PÊL - Civil Waves
Peace . Endurance . Liberties

تداعيات الزلزال واستجابة هياكل الحكم المحلي في عفرين/ جنديرس

حي الصناعة من 6 شباط حتى حزيران 2023

تداعيات الزلزال واستجابة هياكل الحكم المحلي في عفرين/جنديرس

حي الصناعة من 6 شباط وحتى حزيران 2023

(تقرير بحثي)

- **البحث والتحليل القانوني:** رياض علي.
- **البحث الميداني:** وليد بكر، سوسن رشيد، خناف عثمان، شيار خليل.
- **مراجعة وإعداد:** فرهاد احمه، بروين خليل.

- **صورة الغلاف:** حي الصناعة/ جنديرس/ عفرين/ 2023©

فهرس التقرير

أولاً: ملخص تنفيذي 4

ثانياً: معلومات لابدّ منها عن حي الصناعة 7

ثالثاً: حال عقارات المنطقة قبل الزلزال 9

رابعاً: طريقة تعامل الجهات (المؤسّسات) الموجودة مع الكارثة 11

أ. أهالي المنطقة أنقذوا بعضهم البعض بالوسائل المتاحة 12

ب. المجلس المحلي يحرم الضحايا من أنقاض أبنيتهم المدمرة 13

ج. اقتصر دور المجلس المحلي على تسجيل الملكيات المدمرة مقابل مبلغ مادي 14

د. الحصول على ثبوتيات من سجلات النظام السوري شرط لتسجيل الملكيات 16

هـ. الفصائل المسلحة تسلب الأهالي آليات الإنقاذ وتميّز سلبياً بين الضحايا،

وتتقاسم معهم المساعدات 18

خامساً. تأثير الزلزال على ملكية عقارات المنطقة، وعلى الحركة السكانية 20

سادساً. صلاحيات المجلس المحلي في جنديرس وآليات اتخاذ القرارات من قبله 22

سابعاً. خاتمة وتوصيات 26

(بيل-الأمواج المدنية)**2023**©

أولاً: ملخص تنفيذي

كانت الآثار الكارثية الناجمة عن الزلزال المدمر الذي ضرب أجزاء واسعة من سوريا وتركيا في 6 شباط/ فبراير 2023 تفوق الوصف، من ناحية الخسائر البشرية والمادية، وقد كانت أشد وطأة على السوريين/ات، بسبب الأوضاع المأساوية التي تعيشها البلاد وحالة العنف والانقسام والتشرذم، وتعدد الجهات المتحكمة بالمناطق المتضررة، وعدم وجود جهة معينة يمكن أنْ تقوم بدور ايجابي يخفف من آثار الزلزال بعد وقوعه، إضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور في سوريا عامة.

يرصد هذا التقرير البحثي المعاناة المضاعفة لضحايا زلزال 6 شباط من سكان حي الصناعة بمدينة جنديرس/عفرين شمال سوريا الخاضعة لسيطرة تركيا والمعارضة السورية، أثناء الزلزال وبعده وما خلّفه من نتائج كارثية عليهم/ن. كما يوثق عدم وجود جهات قادرة على القيام بالمهام الإغاثية المطلوبة منها في مثل هذه الحالات، بل ودورها السلبي والمعطل في كثير من الأحيان. ويظهر البحث كيف أن الهياكل المدنية المستحدثة في المنطقة بعد عام 2018 وعملية "غصن الزيتون"، تشارك في ارتكاب الانتهاكات وعملها لا يؤدي بدرجة حقيقية إلى تخفيف معاناة الناس ومنع وقوع انتهاكات جديدة، وبالتالي فنحن أمام واقع معقد في عفرين، ليست الفصائل العسكرية وحدها، وإنما الهياكل المدنية كذلك تشارك في الانتهاكات. وفوق ذلك، تستفيد الفصائل العسكرية من الهياكل المدنية لتبييض صفحتها من جهة، ولشرعنة الانتهاكات من جهة أخرى.

تشهد المنطقة التي يتناولها التقرير والتي يتحكم بها الجيش الوطني السوري، الكثير من الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومنها حق التملّك، الأمر الذي تم توثيقه في الكثير من التقارير الصادرة عن جهات ومنظمات محلية ودولية، وعلى رأسها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا. كما سبق وأن أصدرت بيل في تموز من العام الجاري تقريرا بحثيًا موسعًا يوثق الانتهاكات الممنهجة لحقوق السكن والأراضي والملكية في منطقة عفرين بعد عملية غصن الزيتون 2018 ويوضح على نحوٍ مفصل أنماطها المتعددة بناءً على 90 مقابلة مع أهالي المنطقة المهجرين/ات من المقيمين/ات في محافظة الحسكة. إلا أنّ الزلزال وما رافقه من نزوح اضطراري للسكان، خاصة بعد دمار الكثير من المنازل والأبنية، خَلقَ فرصة جديدة ومؤاتيه لتلك الفصائل للاستيلاء على عقارات بعض المالكين/ات الذين نزحوا/ن جَرَّاء الزلزال، وبذرائع مختلفة.

ولأنّه من الصعوبة بمكان الإحاطة بكافة النتائج الكارثية التي رافقت الزلزال و أعقبته، كونها كثيرة جداً ولا يمكن لهذا الحيّز الضيّق رصدها وتحليلها جميعاً، ركز هذا البحث على النتائج المباشرة التي خلفها الزلزال على ملكيات الأهالي، وطريقة تعامل المجالس المحلية والفصائل العسكرية مع الكارثة، وذلك في حي الصناعة فقط وهو أحد أحياء مدينة جنديرس، وهي من أكثر المدن السورية المتضررة من هذا الزلزال من ناحية الخسائر البشرية والمادية، وذلك كنموذج يمكن من خلاله فهم الحالة العامة في المناطق المنكوبة، وبالتالي البحث عن أساليب وأشكال مختلفة يمكن من خلالها تخفيف وطأة هذه الكارثة على السكان المنكوبين/ات بالزلزال، والتحضير مستقبلاً للحالات الطارئة.

استندت منظمة "بيل" في هذا التقرير على 18 مقابلة/ شهادة من شهادات لأشخاص ناجين/ات من الزلزال، يقيمون في المنطقة التي ركّز عليها التقرير خلال الأشهر الممتدة ما بين شباط وحزيران 2023، ومن بينهم أشخاص يملكون عقارات في "حي الصناعة" منهم/ن من كانت بيوتهم/ن مشغولة من قبل أناس آخرين وقت الزلزال. وقد تم إخفاء هوية الشهود ضمن التقرير وذلك بناءً على طلبهم/ن وحفاظاً على سلامتهم/ن.

بلغ عدد الأبنية المدمرة جراء الزلزال والعائدة للشهود/ الضحايا الذين تمت مقابلتهم/ن من قبل فريق بيل 46 عقاراً، 21 منها تدمر تدميراً كلياً، في حين تدمر 25 منهم تدميراً جزئياً، أي عبارة عن تصدعات قابلة للترميم، كما تدمرت سيارتان تدميراً كلياً، وقد تمكنت ضحية واحدة فقط من مجموع الضحايا الذين تمت مقابلتهم من الاستفادة من أنقاض عقارها المدمر، بينما لم تتمكن 15 ضحية من ذلك. اتهم غالبية الضحايا ممن تمت مقابلتهم/ن المجلس المحلي وفصائل الجيش الوطني بالاستيلاء على تلك الأنقاض، ماعدا اثنان فقط من الشهود لم تكن هناك أنقاض لعقاراتهم، لأن الأضرار كانت عبارة عن تصدعات لم تخلف أنقاضاً.

ركزت الأسئلة التي تضمنتها استمارة التوثيق التي أعدت لغاية هذا البحث على مدى توفر الوسائل والآليات المنقذة للحياة، ودور الهياكل "المؤسسات" الموجودة على الأرض في عمليات الإنقاذ، وعلى الأضرار البشرية والمادية التي نتجت عن الزلزال، وكذلك مدى استفادة الضحايا من أنقاض عقاراتهم المدمرة، وفيما إذا كان قد تم توثيق الممتلكات المدمرة، ودور المؤسسات الموجودة على الأرض ولا سيما المجالس المحلية في عمليات التوثيق تلك.

إحصائية بالملكيات المتضررة جراء الزلزال

بناءً على 18 مقابلة مع أهالي حي الصناعة

الشقق المدمرة تدميرًا كليًا

16

الشقق المدمرة تدميرًا جزئيًا

8

المنازل المدمرة تدميرًا كليًا

1

المنازل المدمرة تدميرًا جزئيًا

7

المحلات المدمرة تدميرًا كليًا

4

المحلات المدمرة تدميرًا جزئيًا

10

السيارات المدمرة تدمير كلي

2

المسجلين لدى المجلس المحلي

12

غير المسجلين لدى المجلس المحلي

6

المستفيدين من الأنقاض

1

غير المستفيدين من الأنقاض

15

شهود لم يكن لديهم أنقاض

2

تداعيات الزلزال واستجابة هياكل الحكم المحلي في عفرين/ جنديرس
حي الصناعة من 6 فبراير حتى حزيران 2023

ثانياً: لمحة عامة عن حي الصناعة

(صورة -١- حي الصناعة في جنديرس/عفرين عبر القمر الصناعي)

يعد حي الصناعة من أكبر أحياء مدينة جنديرس وأهمها وأكثرها حيوية، إذ يقع في مدخل ومخرج المنطقة، على الطريق المؤدي لمعبر حمام الحدودي مع تركيا. يتراوح عدد سكانه ما بين 2000 و3000 نسمة. تمت تسميته بهذا الاسم "الصناعة" لأنه كان مركزاً لتجمع المحلات الصناعية في المدينة ويتوسط الحي، وبقي محافظاً على نفس التسمية على الرغم من نقل كافة المحلات المذكورة إلى مكان آخر يسمى "الصناعة الجديدة". يطلق البعض على الحي اسم "حي الفيلات" بسبب كثرة العقارات الموجودة فيه على شكل فيلات، ولا سيما في الشارع الممتد من جامع صلاح الدين باتجاه الشرق. يتبع هذا الحي إدارياً للمجلس المحلي لمدينة جنديرس ويقع تحت سيطرة "جيش الشرقية" بشكل أساسي والذي ينحدر مقاتلوه من محافظة دير الزور ويتبع رسميًا للجيش الوطني السوري التابع للائتلاف السوري.

بعد احتلال عفرين إثر عملية غصن الزيتون 2018، غادر نحو نصف سكان حي الصناعة الكرد. حاليًا، يسكن الحي بشكل خاص نازحون/ات ومهجرون/ات من عدة مناطق سورية مثل دير الزور والغوطة الشرقية ومنهم

تجمعهم/ن صلات قرابة بالفصائل المسيطرة على الحي وبخاصة تلك المنضوية ضمن "جيش الشرقية" والذي يملك بدوره مقراً في الحي. وبحسب التواصلات التي أجرتها بيل خلال اعداد هذا التقرير، تعتبر الفصائل المنضوية ضمن "جيش الشرقية" ذات السطوة الأكثر على الحي. قبل الزلزال كان يوجد في الحي مسجدان، الأول مسجد قديم باسم صلاح الدين والثاني تم بناؤه من قبل فصيل "جيش الشرقية" وتعرض إلى التدمير في الزلزال وتمت إزالته بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت به. يوجد بجانب هذا الجامع مشفى يسمى رسميًا بمشفى "الرفاه"، بينما الاسم الشعبي المتداول له هو "المشفى الزهري" نسبة إلى لونه. توجد في الحي ثلاث مخيمات تم إنشاؤها عقب الزلزال هي مخيمات "أهل النخوة" و "أبو عثمان" ومخيم "زيارة". معظم سكان هذه المخيمات هم من العرب الذين سكنوا الحي والبيوت التي هجر أو أخرج منها أصحابها الكرد بعد احتلال عفرين. في حين فضل المتبقون من سكان الحي الكرد نصب خيم أمام منازلهم/ن المتضررة من الزلزال بدل مغادرتها للمخيمات المذكورة آنفاً.

وخلال العمل على التقرير، وبالتزامن أيضًا مع مرور خمسة أعوام على احتلال عفرين من قبل تركيا والجيش الوطني، قام عناصر من فصيل "جيش الشرقية" والمسيطر على حي الصناعة، بقتل أربعة مواطنين كرد من عائلة واحدة برصاص "الدوشكا" عشية عيد النوروز، ما أدى لانتفاضة كردية طالبت بخروج الفصائل من منطقة جنديرس وغيرها واغلاق مقرات فصائل المعارضة السورية في الأحياء السكنية كما شهدت الاحتجاجات الكثير من التصريحات لمدنيين كرد حول التمييز الذي شهده الضحايا الكرد وخاصة خلال عمليات الإنقاذ. ورغم مرور ستة أشهر على القضية لم يتم محاسبة المعتدين كما لم يتم اغلاق مقر "جيش الشرقية" ولا غيره من مقرات الفصائل ولازال يمتلك السطوة ذاتها على السكان.

ثالثاً: حال عقارات المنطقة قبل الزلزال

تعرضت الملكيات العقارية في "حي الصناعة" بجنديرس، لجملة من الانتهاكات، تمثلت بتدمير بعضها والاستيلاء غير المشروع على بعضها الآخر ونهب محتوياتها في الأشهر الأولى من عام 2018 ، وذلك بُعيد البدء بالعملية العسكرية التي شنتها تركيا والفصائل العسكرية السورية على المنطقة باسم "عملية غصن الزيتون"، التي أدّت بالنتيجة إلى سيطرة تركيا على منطقة عفرين وضواحيها ومنها مدينة جنديرس، وقد وصفت منظمة العفو الدولية هذه السيطرة التركية على المنطقة بـ"الاحتلال".

دأبت الفصائل المعارضة على ارتكاب أنماط مختلفة من الانتهاكات بحق السكان الكرد، من القتل والخطف والاعتقال والابتزاز والاعتقال بهدف الحصول على فدية، كثيرًا ما ترافقت مع عمليات تعذيب وحشية ومهينة وكذلك برزت خلال الأعوام الخمسة الماضية الانتهاكات الموجهة ضد حقوق السكن والأرض والملكية (HLP) بشكل خاص، ويعتبر الاستيلاء على الملكيات واحدًا من أبرز الدوافع وراء حالات القتل والاعتقال والتعذيب التي يتعرض لها السكان. وبحسب تقرير بيل الصادر في تموز من العام الجاري، تم الاستيلاء على نطاق واسع على منازل وعقارات سكان المنطقة، وسرقة ونهب محتوياتها، وإسكان أشخاص آخرين بدلاً عن مالكيها الأصليين/ات الذين نزحوا بعد احتلال المنطقة. ووثق التقرير المذكور آنفًا وجود أشكالٍ متعددة من الاعتداءات على الملكيات، تتصف بمنهجيتها واستهدافها الواسع النطاق للسكان على أساس إثني تمييزي، منها استهداف وتدمير ممتلكات أفراد مدنيين/ات غير مشاركين/ات في أيّة أعمال قتالية، والاستيلاء على منازل وممتلكات خاصّة بالمدنيين/ات أو مصادرتها بشكل تعسفي، ونهب محتوياتها وتدمير أو الاستيلاء على ممتلكات المدنيين/ات من الأراضي الزراعية والمواشي والأشجار المثمرة ونهب محاصيلها. كما أظهر التقرير انعدام الاكتراث بحقوق الضحايا من قبل قوى الأمر الواقع تترافق مع شعور مضاعف بالخوف والتهديد في حال فكروا بتقديم شكوى أو حاولوا استعادة ممتلكاتهم/ن، ويرتبط هذا الخوف والشعور بالتهديد بكون المنتهكين منضويين ضمن فصائل المعارضة المدعومة من تركيا، أو مدنيين تربطهم قرابة أو معرفة بمسلحي المعارضة، ويرتبط كذلك بهوية الضحايا وكونهم من الكرد ولا توجد قوة عسكرية تحميهم، بل يتم اتهامهم بكل بساطة بأنهم تابعون للإدارة الذاتية السابقة أو مؤيدون لها. وقد أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا في العديد من تقاريرها على وقوع مثل تلك الانتهاكات وبشكل ممنهج من قبل تلك الفصائل، فعلى سبيل المثال ورد في الفقرة 46 من تقريرها المؤرخ في 14 آب/ أغسطس 2020 بأنه "خلال الفترة قيد

الاستعراض، تثبتت اللجنة من الأنماط المتكررة والمنهجية لأعمال النهب والاستيلاء على الممتلكات، فضلاً عن سلب الحرية التعسفي، الذي ارتكبته على نطاق واسع مختلف ألوية الجيش الوطني السوري في منطقتي عفرين وسركانيه/رأس العين وتل أبيض، وبعد نهب الممتلكات المدنية، احتلّ مقاتلو الجيش الوطني السوري وعائلاتهم المنازل بعد فرار المدنيين، أو قاموا في نهاية الأمر بإجبار السّكان، وأغلبهم من أصل كردي، على ترك منازلهم، من خلال التهديد والابتزاز والقتل والاختطاف والتعذيب والاحتجاز"[1] .

أحد الشهود الذين قابلناهم في نيسان/ ابريل 2023، لغاية هذا التقرير، وهو من أهالي وسكان "حي الصناعة" بجنديرس المهجرين والمقيمين في القامشلي منذ بدء عملية "غصن الزيتون" أكد لنا أنّ منزله وهو عبارة عن شقة سكنية تدمّرت بعد الزلزال، كان قد تمّ الاستيلاء عليه عقب احتلال المنطقة في آذار/ مارس 2018، من قبل فصائل الجيش الوطني السوري، وتم إسكان عائلة لأحد عناصر جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام فيه، حيث قال: "بعد نزوحنا من عفرين عام 2018 نتيجة الهجوم التركي، تم الاستيلاء على منزلي من قبل أحد قيادي جبهة النصرة المنحدرين من دير الزور، وذلك بعد رمي أمتعتنا ولباسنا وحرقها في الشارع، وكان يقيم مع عائلته حتى يوم حدوث الزلزال، وقد انهار البناء بكامله ودُمِّر، لكن لا أعلم مصير من كانوا يقيمون في الشقة ".

وأكّد شاهد آخر مُهجَّر من جنديرس منذ عام 2018 بسبب الغزو التركي لمنطقة عفرين (بحسب تعبيره)، ويقيم الآن في قرية "حاسين" في منطقة "شهبا" التابعة لحلب، خلال مقابلة فيزيائية في شهر شباط/ فبراير 2023، بأنّ منزله المؤلف من طابقين في "حي الصناعة" بجنديرس، والمستولى عليه من قبل الفصائل المسلحة منذ ذلك التاريخ، قد تعرّض لتدمير جزئي، حيث أوضح: "تم الاستيلاء على منزلي منذ عام 2018 من قبل الفصائل والمستوطنين، أمّا بالنسبة للذين كانوا يقيمون في منزلي بجنديرس، مثلما سمعت من الجيران لم يصب أحد منهم بأذى، لأنّ المنزل لم ينهار بل تضرّر بشكل جزئي وفيه تصدّعات كثيرة."

أمّا بالنسبة لمن بقي من السكان في المنطقة ولم يغادرها، فقد اضطر لإخلاء عقاراته/ا أثناء الزلزال، وذلك بسبب انهيارها الكلي أو الجزئي وعدم صلاحيتها للسكن الآمن. بدأ المتضررون من السكان بعد ذلك برحلة الإجراءات وانتظار المساعدات لتحمّل ظروف قاسية زادت من ويلات الصراع التي تعيشها المنطقة منذ أكثر

[1] للمزيد يمكن الاطلاع على التقارير الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية الخاصة في الأعوام اللاحقة للاحتلال التركي لعفرين، على موقع اللجنة، على الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation

من عقدٍ من الزّمن، وعلى أمل أنْ يتم إعادة بناء منازلهم، أو ترميمها، أو إصلاحها، أو تعويضهم عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم ولو بكمية قليلة، إلا أنّ آمالهم البسيطة اصطدمت بعدم وجود جهات ذات كفاءة ومصداقية يمكن الالتجاء إليها في مثل هذه الحالات. عوضا عن ذلك، تسببت الجهات الموجودة هناك كانت في مضاعفة معاناة السكان الناجمة عن هول الزلزال المدمّر.

مع أن التدمير الذي لحق بعقارات المنطقة نتيجة الزلزال كان هائلاً، إلا إنه ثمة أيضاً حالات لعقارات طالها التدمير نتيجة قصف الطيران التركي ومدفعيته للمنطقة، عند البدء بتنفيذ العملية العسكرية المسماة بـ "غصن الزيتون" عام 2018. أحد الشهود الذي قابلتهم بيل والذي بقي تحت الأنقاض لمدة ثماني ساعات إلى أنْ تمكن الجيران من إنقاذه، قال في شهادته بإنّ الطيران التركي قام بقصف وتدمير محلين تجاريين عائدين له تدميراً كلياً، وذلك أثناء عملية "غصن الزيتون" عام 2018، وذلك خلال مقابلة عبر الانترنت أجريت في شهر شباط 2023.

رابعا: طريقة تعامل الجهات (المؤسّسات) الموجودة في المنطقة مع آثار الزلزال

(صورة -٢- كشف المجلس المحلي في جنديرس على أحد الأبنية في حي الصناعة تعود لأحد الشهود)

حسب إفادات الشهود الذين قابلهم فريق "بيل" فإنّ الجهات المسؤولة الموجودة على الأرض بمختلف مسمياتها واختصاصاتها، بما فيها الفصائل العسكرية والمجلس المحلي، لم يكن لها دور حقيقي في إنقاذ الضحايا العالقين، خاصة في الساعات الأولى ولا خلال الأيام التالية، بل صار دورها سلبياً وصارت عبئاً على الضحايا، وسبباً في مضاعفة معاناتهم. وخلصت المقابلات التي تم جمعها وتحليلها ما يلي:

أ. أهالي المنطقة أنقذوا بعضهم البعض بالوسائل المتاحة

ذكر الشهود بأنّ الأهالي هم أنفسهم من قاموا بإنقاذ من علق تحت الأنقاض، من خلال الأدوات البدائية المتاحة، دون وجود أشخاص متخصّصين أو آليات مخصّصة لمثل هكذا حالات، الأمر الذي أدّى إلى وفاة قسم كبير من أولئك الذين بقوا تحت الأنقاض. بهذا الخصوص أفادت شاهدة من سكان "حي الصناعة" وقد فقدت زوجها وابنتيها جرّاء الزلزال في مقابلة عبر الأنترنت في شهر أيار 2023: "بقيت تحت الركام لمدة ساعتين، كانت هناك فتحة فوقنا وابني بين ذراعي، دفعت ابني نحو الفتحة إلى أنْ قام الجيران بإخراجه، ثم أخرجوني أنا، لكن زوجي وابنتاي بقوا تحت الأنقاض. لم أرى سوى قدمي زوجي ولم أرى ابنتي حتى بعد إخراجهنّ من تحت الأنقاض، لم يسمحوا لي بذلك وقد تم دفنهم في ذات اليوم. في اليوم الأول من الزلزال لم تكن هناك منظمات ولا فرق إنقاذ، بل كان المدنيون هم من يساعدون بعضهم البعض، حتى من أنقذوني وأخرجوا زوجي وابنتي كانوا من الجيران، مواطنون كرد من جنديرس".

أكد هذه المعلومات شاهد يقيم حالياً مع أفراد عائلته في خيمة قام بنصبها أمام منزله المدمّر، في مقابلة أجريت أيضاً في شهر أيار 2023، بقوله: "ساعدت أنا وشبان الحي الأشخاص العالقين تحت الأنقاض، وبقينا لأسبوع على هذه الحال نُخرج العالقين، ومن يود إخراج أغراضه وحاجياته من تحت الركام. كلها كانت عبارة عن جهود فردية من قبل سكان الحي، ولم نجد أي من السلطات خلال الأيام الأولى لمساعدة الضحايا. وقد اقتصر دور المجلس المحلي على تسجيل أسماء أصحاب العقارات وإعطائهم بطاقات ملكية بعد أنْ طلبوا الأوراق الثبوتية المسجلة في السجلات الرسمية في حلب حصراً".

وفي ذات السّياق، قال شاهد فقد زوجته وابنتيه جرّاء الزلزال لـ بيل في مقابلة أجريت في شهر أيار 2023، عبر الانترنت: "كنا في المنزل أنا وعائلتي أثناء الزلزال، وعلِقنا تحت الأنقاض، وقد تمّ إنقاذي بعد ثلاث ساعات من الزلزال من قبل إخوتي وأقربائي، حيث كان وجهي نحو الأسفل، بينما زوجتي كان وجهها نحو الأعلى وامتلأ فمها بالغبار واختنقت أمام أعيني وتوفيت بعد ساعتين. تعذّب إخوتي وأقربائي كثيراً في إخراج جثة زوجتي لأنّ رجلها كان قد علق تحت العمود، وقد تمكنوا أيضاً من إنقاذ إحدى بناتي سريعاً، أما الاثنتين الأخرتين فقد توفيتا، ولم يتمكنوا من إخراج جثتيهما إلا في اليوم التالي".

شاهد آخر من حي الصناعة، تدمّر البناء الذي كان يسكن فيه ومنزله بكل ما يحتويه، قال لفريق بيل في حزيران 2023: "بجهود فردية خلال الساعات الأولى واليوم الأول استطعنا أنْ ننقذ من تبقى تحت أنقاض البناء الذي كنت اسكن فيه. حاولنا بكل جهودنا جلب معدّات وطلب تدخل المجلس أو الدفاع المدني أو الفصائل، ولكنْ لم نتلق أي رد بهذا الخصوص."

ب . المجلس المحلي يحرم الضحايا من أنقاض أبنيتهم المدمرة

أستغل المجلس المحلي إزالة الأنقاض لصالحه، حيث أفاد معظم الذين قابلهم فريق "بيل" بأنّ المجلس المحلي هو من أزال الأنقاض واستولى عليها، وخاصة الحديد المستخرج من الأبنية المدمّرة. أحد الشهود الذين قابلتهم بيل في شهر شباط 2023 أوضح: "بالنسبة لمخلفات البناء المنهار، فقد أخذوا الحديد بأكمله، ولم يعوضونا بالحديد المستخرج من الأنقاض، حيث كانت تباع بمبالغ جيدة. وكنا حاضرين عندما قاموا بإزالة الأنقاض، لكننا لم نأخذ شيئاً، وقال المجلس بأنّ الحديد المستخرج هو لصالحنا مقابل أعمال إزالة الأنقاض وتنظيف المدينة، وللأسف لم نستفد أبداً من تلك الأنقاض، تحججوا (المجلس) بأنّهم سوف يقومون بتسوية محضر البناية لسوق شعبي (بازار)، وإذا حاولنا طلب حصتنا من الحديد، عندها سوف يطالبون بثمن رفع الأنقاض، لذلك أُجبرنا على التخلي عنها". وهذا الكلام أكده أيضاً شاهد فقد زوجته جرّاء الزلزال، وكذلك زوجة ابنة عمته وابنتها، وكانتا ضيفتين في منزله وقت الزلزال، حيث ذكر في مقابلة مع بيل في شهر أيار 2023، بأنه تمت إزالة الأنقاض بوجود المجلس المحلي، وتم فرز ركام الإسمنت على حِدة والحديد على حِدة، ثم قام المجلس بأخذ الحديد المستخرج. وأفاد شاهد ثالث تدمّرت شقته الكائنة في الطابق الثاني تدميراً جزئياً، وكذلك سيارته نتيجة انهيار البناء عليها، بالقول:

"أصدر المجلس المحلي قراراً بإزالة الأنقاض، حيث تحوّلت الأنقاض إلى تجارة، ومثلما سمعت من الجيران فقد كانت تباع كل شاحنة من الأنقاض بمبلغ يتراوح بين (7 إلى 10) دولار، ولم نحاول أنْ نستفسر عن ثمن الأنقاض لأنّ أحدًا لن يحصل على أي شيء منها".

كذلك أكّدت شاهدة مقيمة في حي الصناعة في مقابلة عبر الأنترنت في شهر أيار 2023، استيلاء المجلس المحلّي على أنقاض شقتها ولا سيما أسياخ الحديد، وهذا ما أكّده شاهد خامس أيضاً كان يمتلك محلّين تجاريين تدمّرا بالكامل نتيجة الزلزال خلال مقابلة مع بيل في نيسان 2023. وأفاد شاهد آخر لـ بيل عن الدور السلبي الذي قامت به الفصائل المسلحة بخصوص أنقاض المباني، حيث كانت تستولي عليها مستغلة أوجاع الناس وآلامهم، حتى أنّ المتضررين أخذوا يزيلون الأنقاض بأنفسهم، ولا يطلبون مساعدة الجهات المعنية سواء كانت المجالس المحلية أو الفصائل، تفادياً لسرقتها من قبلهم، وذلك خلال مقابلة في أيار 2023 بقوله: "بعد الدمار بدأت الفصائل باسم المجلس المحلي برفع الرّكام وكانوا يستولون على محاضر الأبنية، لذا تمّ نشر هاشتاغ من قبل المواطنين بتنظيف الرّكام بأنفسهم لحماية محاضرهم و الأوراق والنقود الخاصة بهم، ونصبوا خيمهم فوق الأنقاض".

ج ـ اقتصر دور المجلس المحلي على تسجيل الملكيات المدمرة مقابل مبلغ مادي

لم يكتف المجلس المحلي بالاستيلاء على أنقاض الأبنية المدمرة فحسب، بل استغلّ هذه الكارثة ليزيد من أوجاع الضحايا وآلامهم، حيث وجد في هذه الكارثة فرصة سانحة لجمع المال من جيوب الضحايا المنكوبين، وذلك من خلال القيام بتسجيل أسماء المتضررين، وتوثيق العقارات/الأبنية المدمّرة، جزئياً أو كلياً، على أنْ يقوم مالك العقار بدفع مبلغ مالي للمجلس، وقد تراوح المبلغ بين 150 و300 ليرة تركية، دون أنْ يقدّم للمتضررين/ات أية مساعدة أو أيّ وعد بالمساعدة. وبهذا الخصوص أكد أحد الشهود في مقابلة في شهر أيار 2023، بأنّ المجلس المحلي لم يقمْ بدور إيجابي لمساعدة الضحايا، بل اقتصرت مهامه على تسجيل أسماء المالكين/ات وملكياتهم/ن، لقاء مقابل مادي، حيث شرح الشاهد هذا الأمر قائلاً: "لم يقدّم المجلس المحلي أيّة مساعدة أو وعد للمتضررين، واستجابتهم اقتصرت على تسجيل أسماء المتضررين من الزلزال (أسماء مالكي العقارات) للحصول على ورقة يسجَّل فيها اسم مالك العقار، وذلك بعد إبراز الأوراق الثبوتية الخاصة بالملكية الصادرة عن السجلات الرسمية في حلب حصراً، و من يسجل اسمه لدى المجلس يدفع 300 ليرة تركية مقابل الحصول على بطاقة الملكية تلك".

ويؤكد هذه الحيثية أيضاً شاهد آخر يمتلك شقة سكنية في شارع 20 من "حي الصناعة"، حيث سرد معاناته مع المجلس المحلي خلال مقابلة أجريت في شهر نيسان 2023 قائلاً: "قمت بالتسجيل في المجلس المحلي للحصول على بطاقة خاصة بالشقة تثبت أنّني مالك العقار، وهذه البطاقة تمنح فقط لمالكي العقارات بموجب رسم يدفع للمجلس المحلي (صندوق المجلس)، ويتراوح الرسم بين 100-300 ليرة تركية حسب العقار أو المحضر، وهذا الرسم عدا البيان العقاري ورخصة البناء لمن لا يملكها. أنا قمت باستخراج بيان عقاري ورخصة بناء بقيمة 150 ليرة تركية عدا الرسم للصندوق 200 ليرة تركية. لا يكفينا ما حلّ بنا وفي ظل هذه الظروف دفعنا أيضا مبالغ للحصول على هذه البطاقة". وتابع حديثه عن دور المجلس المحلي مؤكداً: "حتى اللحظة لم نتلق أية مساعدة من المجلس المحلي أو تعويضات أو معونات ولا حتى خيمة، لم يعطونا شيء، ولا أعتقد أنهم حتى سيقومون بأيّ شيء يتعلق بملكياتِنا التي تدمّرت بسبب الزلزال".

أحد الشهود الذي قابلتهم بيل في شهر أيار 2023، أكد على الكلام السابق، وتبين شهادته أيضا حالة عدم الثقة السائدة تجاه عمل المجلس المحلي، حيث قال: "لم يقدّم المجلس المحلي لجنديرس لنا شيئاً، حتى أنني لم أسجل اسمي لديهم، لأنّهم دائماً يحاولون الاستفادة منا، فعندما يكتبون أرقاماً على منازلنا يأخذون منا النقود، فلا أمل في المجلس، ولم يعِدُنا بشيء".

امتنع بعض المتضررين من الزلزال عن تسجيل ملكياتهم المدمَّرة لدى المجلس المحلي بجنديرس، بسبب عدم ثقتهم بإجراءات المجلس، ولأنهم شعروا بأنّ غاية المجلس من تلك الإجراءات هي الحصول على المال فقط. و بهذا الخصوص أفاد أحد الشهود الذين قابلتهم بيل في شهر حزيران 2023، وكان يملك عدة شقق انهارت بالكامل في حي الصناعة بقوله: "لم يقدّم المجلس المحلي شيئا للمواطنين المتضررين، وعندما أعلنوا عن إجراءات لتسجيل أملاك المتضررين، ذهبت واستفسرت كثيراً عن مدى المساعدات التي يمكن أنْ يقدمها المجلس المحلي، لكن تبين أنّ الأمر بلا جدوى، لذلك لم أسجل أملاكي لديه، لأنّ المجلس يطالب المتضررين برسوم التسجيل والتي قد تصل إلى 150 دولار أمريكي، ما بين تقديم الأوراق والمستندات والرسوم واسم المتعهد ومالك المحضر (...) علمت أنّ الأمر مجرّد تعليمات من الوالي التركي، صراحة كانت عملية سلب أموال المدنيين بطريقة شرعية، لذا لم أسجل ممتلكاتي لديهم، ولم يفعلوا شيئًا للذين سجلوا أملاكهم".

د. الحصول على ثبوتيات من سجلات الحكومة السورية شرط لتسجيل الملكيات

يصدر المجلس المحلي بطاقات تعريف للمقيمين/ات في المنطقة، سواء كانوا سكاناً أصليين/ات أو وافدين/ات، لتكون بديلاً عن البطاقة الشخصية (الهوية) الصادرة عن الحكومة السورية، وذلك عبر ربط قاعدة بيانات برنامج التسجيل بشكل مباشر بوزارة الداخلية التركية في أنقرة. يقول السكان المحليون أن ذلك يجري بهدف تغيير تركيبة وهوية المنطقة، وتسجيل جميع المقيمين/ات في المنطقة، حتى الوافدين/ات إليها، على أساس أنّهم من سكان المنطقة الأصليين/ات، وما قد يخلّفه ذلك من تغيير ديموغرافي في المنطقة[2].وعلى الرغم من عدم اعتراف المجالس المحلية تلك، ببطاقات الهوية الشخصية الصادرة عن مؤسسات الحكومة السورية، وحصر التعامل بالبطاقة التعريفية الصادرة عنها، إلا أنّ المفارقة تكمن في أنّ المجلس المحلي بجنديرس ألزم ضحايا الزلزال الراغبين/ات في تسجيل ملكيّاتهم/ات المدمّرة لديه باستصدار إخراجات قيد عقارية من دوائر السجل العقاري التابعة للحكومة السورية في محافظة حلب، غير مكترثة بما قد يتعرض له الشخص من مخاطر في حال قيامه بمراجعة دوائر الدولة السورية، وذهابه/ا إلى المناطق التي تديرها تلك الحكومة.

وبهذا الخصوص أكد أحد ضحايا الزلزال (وسبق أنْ تمّ ذكر شهادته بخصوص اقتصار دور المجلس المحلي على تسجيل الأسماء فقط) بعد أن أبرزَ للباحثة الميدانية لمنظمة "بيل" بطاقة تعريفية صادرة عن المجلس المحلي بجنديرس، بأنّه لم يقم بتسجيل اسمه كمالك لعقار مدمّر نتيجة الزلزال بسبب تعقيد الإجراءات، وطلب استصدار أوراق رسمية تثبت الملكية من الدوائر التابعة للحكومة السورية في حلب، ولعدم ثقته بجدوى التسجيل، إذ قال: "لم يقم المجلس المحلي بأية إجراءات سوى تسجيل أسماء مالكي العقارات (محلات-منازل) المتضررة من الزلزال، ومنحهم بطاقات ملكية عقارية بعد طلب الأوراق الثبوتية الخاصة بالملكية، والمسجلة في السجلات الرسمية في حلب حصراً (حسب التواصل مع شاهد سابق ذكر لي أنّ المجلس المحلي لا يعترف إلا بالثبوتيات الصادرة عن السجل العقاري والمسجلة في السجلات الرسمية في حلب)، بالإضافة إلى العقد المبرم بين متعهد البناء وصاحب الأرض قبل إنشاء البناية أي مالك المحضر. قمت بمراجعة المجلس ثلاث مرات، وقدمت لهم بيان عقاري صادر عن السجل العقاري في حلب، بعد أن

[2] للمزيد من التفاصيل راجع تقرير لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بعنوان " سوري: البطاقات التعريفية التركية تطمس هوية السكان الأصليين والنازحين" متوفر على 13.06.2023 الرابط التالي: آخر تصفح للرابط بتاريخ https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b7/

تواصلت مع أقربائي و أرسلوه لي عبر الواتساب، وراجعت متعهد البناء الذي اشتريت منه الشقة والمحل التجاري، لمنحي صورة العقد بينه وبين مالك المحضر، لكنه كان مشغولاً جداً، وبعد ذلك رأيت أنّ كل هذه الإجراءات بلا فائدة فلم أذهب مرة أخرى للمجلس ولم أسجل اسمي". وفي حال عدم قدرة الشخص الضحية على استخراج بيان القيد العقاري وغيرها من الأوراق المطلوبة من دوائر الدولة السورية لتسجيل اسمه/ا في سجلات المجلس المحلي، يقوم الأخير باستصدار تلك الأوراق، مقابل الحصول على مبلغ مالي لصالح المجلس يدفعه الضحية. أحد ضحايا الزلزال أكّد هذا الأمر قائلاً: "حصلت على وثيقة ملكية عقارية من المجلس المحلي في جنديرس، بعد أنْ طلبوا مني الأوراق الثبوتية المتوفرة لدي، والمسجلة حصراً في السجلات الرسمية الحكومية (السورية)، وفي حال عدم وجود الأوراق الثبوتية المطلوبة بحوزة المالك، يعطي رقم المحضر لأحد موظفي المجلس كي يقوم باستخراج الورقة له من حلب مقابل مبلغ 75 ليرة تركية، وبعد ذلك نَدفع مبلغ 125 ليرة تركية للحصول على بطاقة الملكية الصادرة عن المجلس، وتبلغ تكلفتها حوالي 200 ليرة تركية لكل عقار على حدة، ولو كان المالك هو نفسه". وأبرز بطاقة التعريف (البطاقة الشخصية) الصادرة عن المجلس المحلي بجنديرس، وكذلك بطاقة الملكية العقارية التي حصل عليها من المجلس خلال مقابلة في شهر أيار 2023.

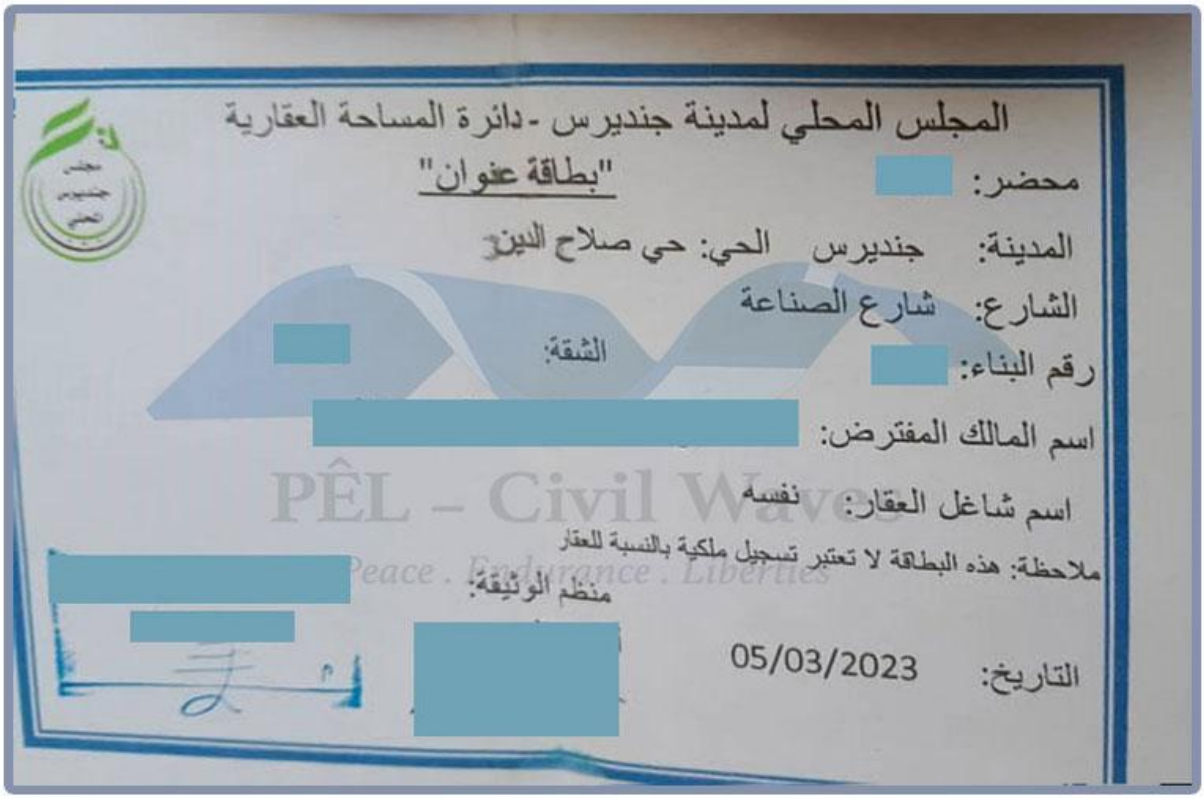

(صورة -٣- بطاقة عنوان صادرة عن المجلس المحلي لجنديرس تعود لأحد الشهود)

هـ ـ الفصائل المسلحة تسلب الأهالي آليات الإنقاذ وتميّز سلبياً بين الضحايا، وتتقاسم معهم المساعدات

كون الفصائل العسكرية التابعة "للجيش الوطني السوري" والمدعومة من تركيا هي المتحكمة حالياً في المنطقة، أي هي قوى أمر واقع، والمطلوب منها إدارة المنطقة بشكل يؤمّن احتياجات السكان، بدون تمييز ووفقاً للإمكانات المتاحة لديها، وعليه كان من الواجب عليها التحرك فوراً ووضع كل إمكانياتها لخدمة الأهالي المتضررين من الزلزال، خاصة العالقين/ات منهم/ن تحت الأنقاض، إلا أنّ الأمر لم يكن كذلك في الأيام التالية للزلزال. حسب إفادات الشهود فإن تلك الفصائل، وعلى الرغم من عدم قيامها بأي دور إيجابي في إنقاذ الضحايا، قامت بممارسة التمييز السلبي تجاههم، فمثلاً كانت توجِّه الآليات المنقذة للحياة، سواء تلك المملوكة للمدنيين/ات أم تلك التي أتت بها فرق الإنقاذ التابعة للدفاع المدني، إلى الأماكن التي يوجد فيها الضحايا المقربين منهم، غير آبهين بالضحايا العالقين في "حي الصناعة".

وبهذا الصدد يؤكد أحد الشهود (وقد سبق أنْ تم ذكر شهادته في موضع آخر من هذا التقرير) بأنّ "المعلومات والأخبار التي أحصل عليها مؤلمة جداً وهي ترك المدنيين تحت الأنقاض وترك أرواحهم للموت، وعلى الرغم من محاولة بعض المدنيين المشاركة في عمليات الإنقاذ إلا أنّه قد تمّ منعهم من ذلك. أعرف شخصاً كان يملك (آلية تركس) ذهب في اليوم الثاني من وقوع الزلزال إلى بلدة جنديرس ليساعِد في عمليات الإنقاذ، ولو بجزء بسيط وبإمكانياته المتواضعة، إلا أنّ عناصر إحدى الحواجز الأمنية المؤدية إلى جنديرس قاموا بضرب الرجل وشتمه وإهانته، وسلبوا منه الآلية (التركس)، وقالوا له: [نحن أحق منكم لننقذ مواطنينا، أنتم لا تستحقون سوى الموت]. وحسب المعلومات التي وصلتني فقد تم بيع (التركس) في محافظة إدلب".

كما أكدت شاهدة مقيمة في حي الصناعة فقدت ابنتها جراء الزلزال، وتدمَّر منزلها بالكامل ولم يعد صالحاً للسكن، بأنّ عناصر الجيش الوطني يستولون على المساعدات الإنسانية، ويقومون بتوزيعها على أقارب المجموعات المسلحة، أو الموالين لهم، وبالمقابل يحرمون منها الأهالي، وذلك خلال مقابلة في شهر أيار 2023: "لم نتلق المساعدات الإغاثية سوى مرتين أو ثلاثة، رغم أنّ البلدة امتلأت بالمساعدات الإنسانية ومن جمعيات عديدة، لكن تم توزيعها حسب رغبة المسؤول عن تسجيل قائمة أسماء المحتاجين، وعناصر الجيش الوطني يقومون بأخذ تلك المساعدات، ويوزعونها على المستوطنين الموجودين في الخيام، لأنّ جميع المساعدات هي بأيدي الجيش الوطني والبلدة تحت حكمهم، وبمجرد دخول سيارة أو شاحنة مساعدات إلى الناحية يستولون عليها".

وفي ذات السياق أكّد أحد الشهود خلال مقابلة في شهر أيار*2023* قيام الفصائل المسلحة بالاستيلاء على المساعدات الإنسانية، وتوزيعها على عوائل عناصرها، حتى أنّ العاملين في الجمعيات الإغاثية مارسوا ذاك التمييز، حيث قال: " كانت الفصائل تستولي أول أسبوعين على سيارات المساعدات وتوزعها على عوائلها، ومن ثم بدأت المنظمات والجمعيات والعاملين فيها يمارسون ذات الشيء". كما إنّ أحد الشهود (سبق وأنْ تم ذكر شهادته في فقرة سابقة من هذا التقرير)، أكّد هذا الأمر قائلاً: "في الأيام الثلاث الأولى من الزلزال لم تكن هناك آليات أو معدات ثقيلة لإخراج العالقين من تحت الأنقاض، لذلك في الأيام الثلاث الأولى (القوي أكل الضعيف)، مع أنّ الدفاع المدني سارع إلى مساعدة العالقين، لكنّ ثمة أشخاص (مسلحين في الفصائل) كانوا يجبرونهم بالقوة على توجيه الآليات والمعدات باتجاه عائلاتهم ومنازلهم".

ولم تكتف الفصائل العسكرية بالانتهاكات المذكورة، بل أصبحت تقاسم المتضررين الأموال التي تأتيهم من أقاربهم وأحبابهم والمتبرعين من خارج المدينة، فقد أكد أحد الشهود بأنّه توقف عن إرسال المساعدات المالية إلى الأهالي المتضررين، بسبب استيلاء عناصر الفصائل العسكرية على نصف تلك المبالغ تقريباً، خلال مقابلة في شهر أيار 2023، بقوله: "حاولت مساعدة بعض الأصدقاء الذين أتواصل معهم بمبلغ من المال كعملٍ إنساني، ولو بجزء بسيط، لكن طلب مني صديقي ألا أرسل شيئاً، لأنّه يتم الاستيلاء على نصف المبلغ المرسل من قبل عناصر الفصائل المسيطرة، فأمام كل مركز حوالات في عفرين يوجد عناصر للحمزات والعمشات يأخذون نصف المبلغ، لذا لم أرسل له".

خامساً: تأثير الزلزال على ملكية عقارات المنطقة، وعلى الحركة السكانية

لم تكتفِ الجهات المسيطرة في تلك المنطقة باستغلال حالة الزلزال وما أعقبها من فوضى، للاستيلاء على ما تبقى من ممتلكات الناس المتضررين، وكذلك أنقاض الأبنية المتضررة، أو تلقي مبالغ نقدية من المتضررين لقاء تسجيل عقاراتهم المتضررة في سجلاتها، بل استغلت الأمر لدَفع قسم من المتضررين على ترك المنطقة بهدف إسكان أناس آخرين مكانهم، يكونون أكثر ولاءً أو قرباً لها. وقد ذكر بعض الشهود بأنه قد تمت تسوية بعض الأبنية المتضررة بالأرض بعد إزالة وترحيل الأنقاض، وتم بناء خيام مكانها لإيواء قسم من المتضررين، كما أكد أحد الشهود خلال مقابلة في شهر أيار 2023، قائلاً: "بعد الزلزال بقيت أتردد إلى مكان شقتي يومياً أملاً باستخراج بعض الأشياء والأغراض منها، خاصة الأبواب الحديدية، لكني في أحد الأيام تفاجأت بأنه قد تم إزالة كافة البناء وترحيل الأنقاض، وتنظيف المكان دون إعلام أو إبلاغ أحد من أصحاب المنازل، بل تمّ تنظيف الساحة ونصب خيام مكانها".

كما أفاد أحد الشهود (ممن تمّ ذكر شهادته في موضع سابق من التقرير) باعتداء طال البناء الذي كان يقيم فيه من قبل المجلس المحلي: "قام المجلس المحلي بإزالة أنقاض البناء وقال أن مكانه سيتحول لسوق شعبي (بازار)، وذلك دون أدنى مراعاة لمصائر سكان البناء المنهار، والتصرف بعقاراتهم (محضر البناء) وكأنها أملاك مستباحة". أما بخصوص نزوحه الاضطراري يضيف الشاهد؛ "ذهبنا إلى منزل عمي (والد زوجتي)، حيث أقمنا في منزل عمي (حماي) الذي أعطانا غرفة في بيته ولا نزال نقيم فيها أنا وأسرتي".

شاهد آخر كان يمتلك عدة شقق في "حي الصناعة" تدمَّرتْ بالكامل إثر الزلزال، أكد بأن الفصائل المسلحة والمجالس المحلية تستولي على العقارات العائدة للأهالي النازحين والمقيمين في مناطق الإدارة الذاتية،

ويتعاملون معها وكأنها أملاك دولة، وبالنسبة للمحاضر قال الشاهد أنهم يقومون بنصب الخيام والبيوت المسبقة الصنع عليها، موضحاً: "بالنسبة للمواطنين المقيمين هنا في المنطقة فإنه يتم الاستيلاء على ممتلكاتهم ودائماً تكون تهمة الانتماء للإدارة الذاتية أو التعامل معها جاهزة بحقهم" .وذلك خلال مقابلة أجريت عبر الإنترنت في شهر حزيران 2023.

وعن دور المجلس المحلي في الأيام التي تلت الكارثة، قال شاهد مقرَّب من المجلس المحلي في جنديرس، لفريق بيل خلال مقابلة أجريت في حزيران 2023أيضاً: "في فترة الزلزال تم إنشاء 83 مركز إيواء في جنديرس والقرى التابعة لها، فمثلاً ملعب جنديرس تحوّل إلى مركز إيواء وكذلك أغلب المدارس والساحات العامة التابعة للحكومة أو الجهات الرسمية. كما تم نشر الخيم بين أشجار الزيتون والمزارع المحيطة بجنديرس، بهدف الحصول على المساعدات من قبل المنظمات العاملة في المنطقة، وغاب هنا عنصر الحاجة أو المتضررين، أي أن الفصائل المسيطرة في المنطقة هي من كانت تقرر من المحتاج ومن المتضرر، وذلك لإسكان أقربائهم وذويهم فيها للحصول على المساعدات والقيام بالسرقات، في حالة فساد واضحة، مع غياب كامل لدور المجلس في ذلك المكان أو إمكانية التدخل."

وقال الشاهد إنّ الفصائل العسكرية حصلت على موافقة الناس لشراء الأراضي وتحت التهديد، أو الإغراء بمبالغ كبيرة، وهذه الحالات فردية وغير منتشرة بشكل كبير ومحدودة، ولكنها حدثت في منطقتين جنديرس : "تم شراء حوالي 20 هكتار من الأراضي من قبل النازحين من الأهالي الأصليين، وبمبالغ كبيرة وضخمة في محيط ناحية جنديرس، وهنا كان طرح المبلغ الخيالي دافعاً كبيراً لبيع الأرض الذي بات عبئاً على مالكه الكردي الذي يتعرض للتهديد بين الفينة والأخرى بحجج كثيرة من الفصائل."

من ناحية أخرى لم يمنع المجلس المحلي عمليات الاستيلاء على الأراضي والممتلكات ولم يقم بدوره في تنظيم آلية إشغالها بحسب الشاهد الذي ذكر عدة حالات، حيث قال:"قامت الفصائل باستخدام دائرة الكهرباء والأراضي المحيطة بها كمخيمات، أي تم استخدام المؤسسات والملكيات العامة. وكذلك تم استخدام أراضي الجمعية الفلاحية التي كانت تحت إشراف المجلس المحلي في جنديرس من قبل فصيل الشرقية وتم اقتلاع أشجار الزيتون منها لإسكان أهالي النازحين وأشخاص من خارج عفرين فيها للحصول على المساعدات، وربما كنوع من المساهمة في تغيير ديموغرافية المنطقة، وكل ذلك بدون تدخل من قبل المجلس المحلي".

وأكّد الشاهد أنّ المجلس لم يستجب لاحتياجات السكان حتى بعد مضي فترة على الزلزال، بل استغل المجلس دوره في إصدار أوراق الملكيات، بقوله: "اتجهنا إلى المجلس المحلي في جنديرس وتقصّدنا لقاء رئيس المجلس ونائبه المتنفذين في المنطقة لإعطائنا الموافقة لترحيل الأنقاض عن بنايتنا، ولكن لم يكن هناك أية أجوبة حول ذلك، وكانوا يقولون بأنه علينا أن ننتظر. كنت أنا والعديد من السكان نتجه يومياً إلى المجلس، ولكن لم نتلقَ جواباً واضحاً، وفي النهاية اضطررنا إلى بيع الأنقاض على حالها لإحدى الجهات المدنية في المنطقة والتي تقوم بشراء الأنقاض وترحيلها بموافقة من المجلس المحلي."

وأفاد الشاهد باستيلاء المجلس على أنقاض البيوت المدمرة غير المسجلة بأسماء مالكيها، موضحاً: "تمت إزالة أنقاض الزلزال الأخير من قبل الدفاع المدني بالاتفاق مع المجلس المحلي، وسمح لأصحاب البيوت الذين دمرت منازلهم في الزلزال بيع الأنقاض لتلك الجهات، أما الذين لم تكن البيوت المدمرة مسجلة باسمهم، فقد قام المجلس بالاستيلاء عليها وترحيل الأنقاض وقبض ما تم بيعه من حديد ومحتويات المنزل المدمر."

سادساً: صلاحيات المجلس المحلي في جنديرس وآليات اتخاذ القرارات من قبله

يتبع المجلس المحلي جنديرس لمجلس محافظة حلب الحرة والذي بدوره يتبع "وزارة الإدارة المحلية والخدمات" في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة. لكن ومن الناحية العملية، أجمع الشهود الذين تم الاستماع إليهم/ن للتعرف على طبيعة عمل المجلس المحلي وآليات اتخاذ القرارات من قبله، بأن دور هذا المجلس هامشي جداً، وأغلبية القرارات وخاصة المهمة منها، تتخذ من قبل الحكومة التركية عبر ممثليها على الأرض من الجنود والمدنيين الأتراك وأحياناً أخرى يتم استخدام شخصيات وهيئات سورية مثل الائتلاف السوري لتمرير قراراتها. وتتبع منطقة عفرين بشكل كامل لوالي "هاتاي" بحسب ما أفاد الشهود، ففي حالة المجلس المحلي يتم تعيين رئيس المجلس بأمر من الوالي التركي ولدى تغييره يقدم رئيس المجلس استقالته للوالي مباشرة لا لأي جهة سورية.

أحد الشهود الذين قابلتهم بيل في حزيران 2023، وهو على معرفة جيدة بعمل المجلس المحلي في جنديرس كونه يعمل في مجال البناء يحتاج لمراجعات دورية للمجلس للحصول على القرارات اللازمة لتيسير عمله، أكد أن الهيئات الموجودة على الأرض تتبع الحكومة التركية بشكل فعلي ولا تتحرك بدون أوامرها، بقوله: "في عفرين توجد تراتبية أمنية للموجودين على الأرض، حيث يوجد لكل جهة مسؤول أمني تركي، وبالمجمل

الجميع لا يتحركون إلا بموافقة تركية رسمية. يقوم أفراد الفصائل والموالون لهم بارتكاب الانتهاكات الفردية المتكررة بشكل يومي ا ضد السكان الأصليين، وحتى بدون توجيه تركي (...). المجالس المحلية تتبع للحكومة التركية وتأتمر منها بشكل مباشر، ولا تستطيع أن تتخذ أي خطوات بدون موافقتها". كما ذكر الشاهد حادثة اعتقال رئيس المجلس السابق كمثال على الهيمنة التركية على عمل المجالس بقوله: "عندما حاول رئيس المجلس المحلي السابق المدعو صبحي رزق، وهو من أهالي وسكان المنطقة، العمل لصالح المواطنين/ات الأصليين/ات وسكان المنطقة وجلب مشاريع مهمة، تم اعتقاله بناء على تقارير أمنية ملفقة، وبقي معتقلاً لمدة تقارب الثلاثة أعوام، وتم الإفراج عنه منذ شهر تقريباً، وفور اعتقال المذكور تم تعيين المدعو محمود حفار رئيساً للمجلس، وقد تم تأسيس المجالس المحلية في منطقة عفرين أساساً من قبل الائتلاف السوري المعارض، بتوجيهات الاستخبارات التركية". أما عن الصلاحيات التي تملكها المجالس المحلية قال الشاهد: "صلاحيات المجالس المحلية بشكل عام ومن ضمنها المجلس المحلي في جنديرس، هي صلاحيات محدودة، حيث لا يحق لها القيام بأية أمور دون الرجوع للاستخبارات التركية، فقط لديهم صلاحيات توزيع المياه وإزالة القمامة بشكل مباشر ودون الرجوع للطرف التركي". شاهد آخر مطلع على عمل المجلس المحلي في جنديرس أكد المعلومات التي أدلى بها المصدر السابق بخصوص ارتهان المجلس لأوامر الحكومة التركية وذلك في مقابلة أجريت في شهر حزيران 2023حيث قال موضحاً:

"المجلس ككل مهيمن عليه من قبل الحكومة التركية، وهو مجلس خدمي، حيث يصدر الأوراق المتعلقة بالوفيات والولادات وعمليات البيع والشراء ونقل الملكيات، وكل ذلك بموافقة وإشراف كامل من قبل الحكومة التركية، من خلال مراجعة المجلس للأتراك بين الفينة والأخرى".

(صورة -4- بطاقة تعريف باللغة العربية والتركية تعود لأحد الشهود صادرة عن المجلس المحلي لجنديرس)

شاهد ثالث وهو من ضحايا الزلزال موضوع هذا التقرير، أكد أيضاً خلال مقابلة في حزيران 2023، بخصوص طبيعة عمل المجلس المحلي، بأنه من حيث الظاهر هو الذي يتولى إدارة المنطقة، وهذا هو الحال بالنسبة لكل المجالس المحلية في منطقة عفرين، لكن المجالس جميعها تأخذ الأوامر من الوالي التركي وذلك عن طريق الفصائل المسيطرة على الأرض (الجيش الوطني).

وتتقاطع المعلومات المذكورة آنفاً حول تبعية المجالس المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري المدعوم تركياً، ومن ضمنها المجلس المحلي لجنديرس، للحكومة التركية مع مضمون التقرير الذي نشره موقع تلفزيون سوريا بتاريخ 22 كانون الأول 2022، بعنوان "محاصصة بلا اختصاص وختم تركي/ تجديد المجالس المحلية في الشمال السوري"، حيث ورد على لسان أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من قبل معد التقرير بخصوص تعيين رئيس وأعضاء المجالس المحلية، بأن "الولاية التركية التي تشرف على إدارة كل منطقة، تطلب من الأعيان رفع قائمة المرشحين لإجراء دراسات أمنية موسعة عنهم، وفي حال تمت الموافقة عليهم يمكنهم مباشرة العمل، وفي حال لم تتم الموافقة يمكن استبدالهم بآخرين دون النظر لمؤهلات الأشخاص". وتشرف على إدارة المناطق الخاضعة للجيش الوطني في ريفي حلب الشمالي والشرقي وفي منطقة عمليات "نبع السلام"، 4 ولايات تركية هي هاتاي وكلس وغازي عنتاب وأورفة".

وفي موقع آخر من التقرير نفسه فسَّرَ المحامي يوسف حسين ضعف المجالس المحلية في أداء مهامها قائلاً: "إن ضعف الحوكمة ناتج عن إبعاد دور الحكومة المؤقتة في الشمال السوري وإدارة الولايات التركية بشكل مباشر للمجالس وكافة المؤسسات العامة، وامتلاك مكتب الولاية صلاحيات لا تمتلكها الحكومة المؤقتة، حيث لا توجد سلطة مباشرة للحكومة على هذه المجالس، مما ساهم في فشل المجالس المحلية[3] .

وتعمل تركيا مؤخراً على وضع نظام جديد للتنسيق بين أنقرة والمجالس المحلية في 13 منطقة مختلفة، في مقدمتها أعزاز وجرابلس والباب وعفرين وتل أبيض ورأس العين، وذلك من خلال تعيين والي واحد لجميع المناطق التي تسيطر عليها بالتعاون مع فصائل الجيش الوطني السوري، بحيث يتولى سلطات إدارة تلك المناطق عوضاً عن سبعة ولاة عُينوا للتنسيق هناك، وذلك بهدف "منع الارتباك في إدارة تلك المناطق وإدارة العلاقات بدرجة عالية من التنسيق مع أنقرة".[4]

[3] التقرير منشور على موقع تلفزيون سوريا ومتوفر على الرابط التالي: (آخر زيارة للرابط بتاريخ 22.08.2022.
https://www.syria.tv/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B5-%D9%88%D8%AE%D8%AA%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

[4] خبر منشور على موقع صحيفة "تركيا" المقربة من الحكومة التركية، وتمت ترجمته إلى العربية من قبل صحيفة "ليفانت نيوز" بعنوان "إمعاناً في البقاء .. انقرة تتوجه لتعيين والي تركي للمناطق السورية المحتلة"، متوفر على الرابط التالي: (آخر زيارة للرابط 22.08.2023
https://thelevantnews.com/article/%D8%A5%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%A1..-%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%22%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A9%22august-22,-2023,-9:01-pm

سابعاً: خاتمة وتوصيات

على الرغم من الدمار والخسائر التي خلفها زلزال 6 شباط 2023 ومضاعفته من معاناة السوريين/ات، وبدلاً من أن توظف الجهات المسيطرة على الأرض هذه الكارثة لتحسين صورتها أمام الأهالي، أو تكون بمثابة نداء استيقاظ ينهي حالة الفوضى وانعدام الأمن التي يعيشها السكان، قامت على العكس من ذلك باستغلال هذه الكارثة لارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات التي باتت صفة ملازمة وسمة بارزة لتلك الجهات، وعلى وجه الخصوص الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري وكذلك المجالس المحلية، وكلها تأتمر بأوامر الحكومة التركية التي تسيطر على المنطقة فعلياً وتستخدم الجهات المذكورة لممارسة تلك السيطرة[5] .

- ينبغي على الحكومة التركية الاعتراف بحالة "الاحتلال" في المناطق التي تسيطر عليها، وينبغي على المجتمع الدولي حمل تركيا على القيام بذلك، وبالتالي القيام بالواجبات التي يفرضها القانون الدولي على دولة الاحتلال، والمُنصبَّة بشكل أساسي على ضرورة احترامها لجميع التزاماتها الدولية التعاقدية والعرفية، وخاصة تلك الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بمعاملة المدنيين وحماية ممتلكاتهم.
- على الحكومة التركية أن تأمر فصائل الجيش الوطني السوري بالخروج من مراكز المدن، وعدم التدخل في حياة السكان المدنيين، وعدم التدخل في أعمال المجالس المحلية وقراراتها، و تسليم إدارة تلك المجالس لأهالي المنطقة الأصليين.
- على الحكومة التركية توجيه الحكومة السورية المؤقتة بتنفيذ هذه الخطوات كون الأخيرة تدَّعي تبعية المجالس المحلية والفصائل العسكرية لها، وفي الوقت ذاته ولحين تنفيذ الخطوات المذكورة، يتوجب على تلك الجهات (الفصائل والمجالس) عدم تسييس المساعدات الإنسانية المرسلة للسكان المتضررين من الزلزال، والكف عن الاستيلاء على ممتلكات المدنيين، وإعادة الممتلكات المسلوبة الى أصحابها، مع ضرورة محاسبة المتورطين في تلك الانتهاكات.

[5] انظر على سبيل المثال الفقرة 93 من تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا المؤرخ في 8 شباط لعام 2022، والمتوفر على الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation

- على منظمات المجتمع المدني السوري، ولا سيما تلك العاملة في الشأن الحقوقي، توثيق الملكيات المتضررة جرَّاء الزلزال، وتوعية المتضررين بأهمية التوثيق للحفاظ على ممتلكاتهم مستقبلاً، وعلى هذه المنظمات العمل بحيادية وتجنب التمييز في تقديم المساعدات.
- على المجالس المحلية تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني السوري، ونشر قائمة بأسماء وملكيات الناس المتضررين من جراء الزلزال، تجنباً لأي تلاعب في السجلات مستقبلاً، وعلى أنْ تكون إجراءات التسجيل/ التوثيق مجانية، لتشجيع الناس على ذلك.
- على المنظمات الدولية ولا سيما هيئات الأمم المتحدة، زيادة الدعم للمنكوبين/ات، بهدف ترميم أو إعادة بناء الأبنية المتضرّرة، حسب الحال، على أنْ يتم توزيع المساعدات الإنسانية بشفافية من قبل تلك الهيئات الأممية وبإشرافها، دون أنْ يكون للفصائل العسكرية والمجالس المحلية أي دور في عمليات التوزيع تلك، بسبب عدم ثقة الناس بها، وفق ما تمّ استخلاصه من الشهادات التي تمّ بناء هذا التقرير عليها.

PÊL – Civil Waves

Peace . Endurance . Liberties

عن بيل

منظمة بيل . الأمواج المدنية هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية تعمل على تعزيز أدوار النساء والشباب والمهجرين/ات قسرًا في مناطق عملها. تأسست عام 2013.

تعمل "بيل" في مجتمع متعدد قوميًا ودينيًا واجتماعيًا، وتؤمن بأن حماية التنوع وإدارته وإشراك جميع السكان بشكل عادل، ضمان لسلام مستدام. من أجل ذلك، تعمل بيل على إشراك المواطنين من جميع الفئات دون تحيز أو تمييز وعلى جميع المستويات. وتؤمن أن تعزيز الحوار المجتمعي بين الأفراد والمجموعات السكانية المختلفة، وبينها وبين هياكل الإدارة المحلية عامل جوهري لتخفيف التوترات الحالية والتأسيس لمستقبل أكثر عدالة.

ترى "بيل" أن السياسات الخاطئة لعقود من الزمن، والصراع الدائر في سوريا منذ 2011 أثرا على البيئة وخلقا تحديات حقيقية كبيرة تؤثر على حياة السكان حاليا ومستقبل البلد لعقود قادمة. من أجل ذلك، تعمل بيل على تعزيز الوعي بحماية البيئة وتوسيع المساحات الخضراء، ورصد المشاكل البيئية وتبيان ارتباطها بزعزعة التماسك الاجتماعي وتطوير حلول وبدائل لمواجهة هذه التحديات.

تركز "بيل" في عملها مع ضحايا التهجير القسري، وتعمل على تعزيز الاستجابة لانتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكيات الواقعة عليهم في سوريا وتسعى إلى تمكين المتضررين/ات من تنظيم أنفسهم والدفاع عن قضاياهم. تؤمن "بيل" كذلك أن التوثيق المنهجي والموسع لانتهاكات حقوق الأرض والسكن والملكية يشكل عاملا جوهريا لضمان عودة المهجرين قسريا والنازحين داخليًا إلى مناطق سكنهم الأصلية بكرامة. لذلك فإن بيل توثق شهادات ضحايا هذه الانتهاكات وقصصهم السردية، وتدعم جهود المناصرة والمتابعة القانونية في هذا الإطار.

@civilwaves

pel-cw.org

info@pel-cw.org